

مواقف

التوم ابراهيم النتيمة

نحو عالم متعدد الأقطاب

لقد أحرز الحزب الديمقراطي الأمريكي انتصاراً ساحقاً بفوز السناتور باراك أوباما على منافسه ماركين مرشح الحزب الجمهوري. يعزى الفضل في ذلك إلى الشعب الأمريكي الذي بكره الحرب وفض إرسال أبنائه إلى المحرقة.. وينشد التغيير... وهل يا ترى سوف يحصل على ذلك؛ وهل ثمة أمل في سياسة الحزب الديمقراطي على إحداث هذا التغيير؛ فالوضع في السياسة الأمريكية غير قابل للتحويل بسهولة. قال البروفيسور نعوم تشومسكي المفكر الأمريكي لصحيفة « شيبغل » الألمانية ١٠ أكتوبر عندما سألته عن الاختلافات بين الديمقراطيين والجمهوريين فقال: بالطبع هناك اختلافات ولكنها ليست جوهرية ولا يمكن أن يكون هناك من يتوهم بشأن هذه المسألة فالولايات المتحدة على نظام الحزب الواحد والحزب الحاكم هو حزب رجال الاموال.. ربما يكون تشومسكي على حق رغم أن أمريكا لن تكن كما كانت في الماضي طيلة العقود الماضية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية زعيمة للعالم الحر- النظام الرأسمالي - ولن تستطيع بعد الآن أن تولى سياستها على أي دولة في العالم، فهي مثقلة بالديون بمبالغ تتراوح بين ٢٦ ترليون دولار، فطليعة المتحمسين للنظام الرأسمالي أقروا بذلك حتى فوكوياما صاحب نظرية « نهاية التاريخ » اعترف بانهبان الاقتصاد الأمريكي. وإن أمريكا لن تصبح القطب الأوحد كما كانت. وقد أشار إلى ذلك موروس كبير المستثمرين الأمريكيين أكد بان العالم لن يقوده قطب واحد ولابد من إيجاد عالم متعدد الاقطاب! ويؤمن على هذه الحقيقة بول كروغمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وقد أجاب على سؤال هو: ما مصير الرأسمالية في الولايات المتحدة اعتباراً من اليوم؛ وهل ستصبح أكثر شديداً باوربا؛ أجاب: ستصبح بصورة أساسية أقل استثنائية من ذي قبل وأقرب إلى دولة غربية عادية !! إن ما كان يؤمن به ريفان وتاتشر في بريطانيا من نظرية السوق الحر ورفع يد الدولة عن الاقتصاد أصبحت من الأمور التي عفا عنها الزمن . وتنص امامنا الآن حقيقة تشير بوضوح إلى تدخل اغلب الدول بتقديم الدعم بسخاء إلى البنوك والشركات ورأسماليتها من الخزيئة العامة بما فيها أمريكا وبريطانيا وعلى سبيل المثال: وعد غوردن براون رئيس وزراء بريطانيا بحزمة قدرها ٥٠٠ مليار جنيه استرليني الهدف منها إعادة رسملة مصارف البلاد القيادية الثمانية وضمان بقائها! واهم ما أسفرت عنه الانتخابات الأمريكية والأزمة المالية هو وقف تمدد الرأسمالية المتوحشة - وربما - انتهى بها المطاف إلى مزيلة التاريخ والانتصار الكاسح لوباوما والهزيمة الماحقة لماكين وجهت ضربة قاصمة الظهر لبس للحزب الجمهوري فحسب بل للبعين المسيحي والمحافظين الجدد ومن لف لفهم!!

تعليقات في السياسة الداخلية

سليمان حامد الحاج

السودان ليس ملاذاً آمناً للإستثمار يا وزير المالية

هذين الإجراءين قادا إلى منح ٣٧ شخصاً عدداً ٢٠٠٨/١١/٨، فإن بعض مديري البنوك يحملون المسؤولية للجهات العليا لأن هناك تعليمات تأتيهم لمنح بعض الأشخاص تسهيلات بدون ضمانات كافية وغالبية هذه التعليمات تكون شفاهية. وهذا بالطبع له علاقة وثيقة بتعيين مديري البنوك عن طريق البنك المركزي "تعييناً سياسياً". وقدم العديد من نواب المجلس الوطني أسئلة مباشرة للسيد محافظ بنك السودان عن السر في منح هذا العدد المحدود من المواطنين هذا الكم المهول من المال. كذلك كثر الحديث عن أسماء لشخصيات نافذة غطوا أعمالهم التجارية الخاصة بهذه الفئة المسكوت عنها. (راجع عدس الصحافة بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٨) ٣. أطلقت حرية نشاط المصارف الموالية للحكومة القومية وقدمت نشاط المصارف التجارية ومصارف القطاع العام. ٤. أنشأت سوقاً للأوراق المالية ووجهت المصارف التجارية والشركات العامة وشركات التأمين لطرح أسهمها في تلك السوق لتمكين تشار الجبهة القومية ومؤسساتها من الهممنة على قمم الاقتصاد الوطني وامتصاص الفائض. * ووصل ما يسمى بالاقتصاد الإسلامي قمة شراسته عندما شوه وظيفة النظام الضريبي وحوله من آلية لتجميع وحشد الموارد وتوزيعها بعدالة، إلى أداة لتحويل المباشرة بكل فظافة وقسوة حتى تحولت الآن إلى دولة للجبالة. فانت تدفع ربحك عند أي خطوة تخطوها- راحلاً أو ركباً، وتدفع وأنت مريض في المستشفى ويدفع أهلك لو خرجت منها ميتاً. لقد شملت الضرائب كل شيء وأي إنسان، من بائعات الشاي وماسحي الأحذية صعوداً إلى الشركات التي لا يسيطر عليها الانقلابيون.

لكن، ما يجب ذكره هنا، هو أن الاقتصاد السوداني كان في واقع الأمر في حالة شبه انهيار قبل الأزمة الاقتصادية العالمية وبعدها. فأنطبق عليه المثل السوداني القائل «هو في بير ووقع فيه فيل». وفي عدد الميدان الثلاثاء ٢٠٠٨/١١/٤ عدداً مظاهر الأزمة وما أفضت إليه. وخلاصة القول، هو أن الأسباب الكامنة وراء هذا الانهيار هي السياسة الاقتصادية والمالية المتحيزة طبقاً لنظرية الرأسمالية الطفيلية المتأسلمة. وتسخير كل الفوائض لخدمتها وحراسة نظامها على حساب فقر الأغلبية الساحقة وبقهرها، وتحت مظلة سياسة التحرير الاقتصادي والسوق الحر التي برهنت على فشلها. إن محاولة تصوير الاقتصاد الإسلامي بأنه الخيار الأفضل لأنه غير ربوي، هي محاولة ممتعة في السذاجة والذؤس لخداع الشعب بعد تطبيقها عملياً خلال ما يقارب العشرين عاماً. لخداع الشعب بعد تطبيقها عملياً خلال ما يقارب العشرين عاماً. فالإقتصاد المسمى بالإسلامي هو اقتصاد رأسمالي، تابع للرأسمالية العالمية. هذه التبعية تستند إلى: ١. أن خطته وبرامجه الاقتصادية قائمة على مؤسسات التمويل الدولية وهي تتعامل بالفائدة. ٢. التبعية في جوهرها تبعية مالية نتجت عن الاستدانة من المؤسسات العالمية بفوائد عالية. وهذه المؤسسات هي التي تفرض على المستدين توجهاتها في الكيفية التي يدار بها اقتصاد البلاد لتلصق بأعدائهم في الخارج لمصلحة أهداف هذه المؤسسات. ٣. للحصول على المزيد من الأرصدة الأجنبية، تتضمن هذه المؤسسات والنمطية فوائدها على الأموال والأرصدة التي يودعها مالكوها في الخارج. كل هذه المنظمات والمؤسسات هي ضمن ما يعتمد عليه نظام الإنقاذ في تسخير برامجه الاقتصادية، وهي ممارسات غارقة

كُرست جلسة المجلس الوطني في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ للاستماع لبيان من السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني حول تداعيات الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المتوقعة على الاقتصاد السوداني. دخل وزير المالية في تعميمات مخلة لمسببات انهيار الاقتصاد الاشتراكي ونسبه إلى حاكميه الدولة المطلقة. ولخص أزمة النظام الرأسمالي في أنه قائم على الربا وأن النظرية الرأسمالية، نظرية الاقتصاد الحر افترقت في الحرية المطلقة لرأس المال. واستفاض في الشرح والتوضيح ليصل في نهاية المطاف إلى أن النظرية الاقتصادية الإسلامية هي الأنسب لأنها غير ربوية. وسار على ذات النهج عدد من الاقتصاديين الإسلاميين الذين تمت دعوتهم إلى حضور الجلسة وحرية الحديث، وكان علي رأس هؤلاء محافظ بنك السودان. في واقع الأمر كانت الجلسة بهذه الصورة المسبقة التحضير لتحقيق هدفين: الأول: تعليق جلياب الاقتصاد السوداني الممزق أصلاً علي شماعة الأزمة الاقتصادية العالمية. الثاني: محاولة إقناع المستمعين والمشاهدين عبر الأجهزة الإعلامية بأن الاقتصاد الإسلامي هو البديل الأمثل لحل الأزمة التي تعاني منها البلاد. في هذا المقال لن ندخل في جدل حول أي الأنظمة الاقتصادية هو الأنسب لتطبيقه في بلادنا، حرصاً على عدم اللجوء في مناظرة تخرج بنا عن نقد الواقع الاقتصادي الخرب المراد الهروب من مواجهة مسبباته ووضع الحلول العلمية له. ليس ذلك جنباً للمواجهة مع دعاة الاقتصاد الإسلامي، لأننا نملك البديل الواقعي الذي أشار إليه الحزب الشيوعي السوداني في برنامجه الذي تم نشره على الملأ وحددنا فيه أن طريق التطور الاقتصادي الديمقراطي هو البديل الذي نطرحه في هذه المرحلة وفقاً لرؤية ثابتة لما سيفضي إليه بعد تنفيذها إلى استشراف الأفق الاشتراكي.

إدارة أمريكية جديدة بسياسات جديدة - قديمة تجاه السودان



افق...مفتوح

عفاف ابوكشوة

إعلان الرئيس عن وقف إطلاق النار الفوري غير المشروط في دارفور بين القوات المسلحة والحركات المسلحة بجانب وقف الحملات الإعلامية حتى نهاية العام . وتعويض المتضررين فربما وجماعياً وتجديد الالتزام الحكومية بعملية التفاوض مع الحركات المسلحة يعتبر خطوة هامة لتهيئة الأجواء العامة في طريق الحل السلمي التفاوضي وتنفيذاً لبعض مطالب الحركات المسلحة والنازحين بالمعسكرات الذين تضرروا من الحرب. لكن قادة الحركات الراضية لاتفاق ابوجا أعلنت من جانبها عدم وقف إطلاق النار متهمين الحكومة بنقض العهود وعدم الالتزام بالاتفاقيات وتنفيذ ما أورده اتفاق ابوجا حول إطلاق النار. هذا الوضع الحرج يحتاج من الحكومة أن تسعى لتغيير الصورة المطبوعة في أذهان قادة الحركات وعدم الثقة المتبادلة. وتبدأ تنفيذ الفوري لكل ما أعلنه الرئيس البشير بدءاً بوقف إطلاق النار الفوري وذلك لبث الطمأنينة لأهلنا بالمعسكرات الذين يعيشون أوضاعاً أمنية مضطربة. كما أنه يفتح مسارات آمنة لتوصيل المساعدات الإنسانية للنازحين في المواعيد المناسبة، ومن جانب آخر يشجع المنظمات الطوعية العاملة في دارفور التي غادرت على العودة والتي تستعد للرحيل لأسباب أمنية أن تبقى. لتقدم الغذاء والدواء للنازحين. كما تأتي أهمية تكوين لجنة التعويضات لرد المظالم وجبر الضرر وتقديم التعويضات الفردية والجماعية للمتضررين والتي هي واحدة من مطالبهم. وتغيير الخطاب الإعلامي الرسمي لا يقل أهمية عن البندين السابقين وذلك لبناء الثقة المفقودة بين أطراف النزاع بدارفور والحكومة. ومن ثم تصبح بذلك عملية التفاوض مع الحركات المسلحة ميسرة ومبنية على الثقة بين كافة الأطراف. لكن وقف إطلاق النار من جانب واحد لن يحل المشكلة.. وهنا تأتي دور الوساطة (المباردين) لإقناع قادة الحركات لتتصم إلى وقف إطلاق النار (كهدة) ليفتح الطريق للتفاوض. فبدون الإسراع في ترتيب الأولويات لتلك البنود وتنفيذها على الأرض وعلى رؤوس الإبهام فلن توافق الحركات المسلحة على المشاركة في وقف إطلاق النار وغيره من البنود. وينبغي أن تنسق الحكومة مع المؤسسات التابعة لها حتى لا يحدث انفلات يقدح في مصداقيتها ويهز الثقة.



فإن مطلبهم ليس جديداً وهو ينسجم مع الوقائع والتاريخ. ومن جانبه قال النجاني مصطفى أمين سر البعث القطرية السودانية لـ «الميدان»، إنه لا يتوقع تغييراً كبيراً في السياسة الأمريكية تجاه السودان فيما يتعلق بقضية دارفور ودعا إلى ضرورة إحداث تغيير داخلي فيما يتعلق بهذه القضية، لكن الإدارة الأمريكية الجديدة تنتمي في طريق تنفيذ المزيد من الضغوط على الحكومة والمزيد من التدخل في الشأن السوداني ما لم نفوت الفرصة عليها من خلال حلول وطنية للقضية السودانية. أما علي محمود حسنين نائب رئيس حزب الإتحادي الديمقراطي فإنه أوضح لـ «الميدان» إن على الحكومة الابتعاد عن كل ما يستدعي التدخل الأجنبي مبنياً إن المشكلة ليست في إدارة أمريكية جديدة أو قديمة وإنما خطأ ومشاكل في السياسة السودانية. وأشار إلى إن عدم الرغبة في التحول الديمقراطي واستمرار انتهاك حقوق الإنسان وأبان أن هذا ينعكس بصورة ظاهرة على الإدارات الأمريكية والأوروبية. ودعا لإصلاح الحال لقطع الطريق أمام أي تدخل أجنبي مبنياً إن هذا التدخل يتفاوت من إدارة لأخرى.

خلالها مع أهل دارفور وإنه بصفتها القضية في قائمة اهتماماته على الدرجة الأولى، وأبان جون بايندن مدير العلاقات العامة على أفريقي وسوف يستلم الحكم ابتداءً من يناير المقبل، ماذا سيكون مصير هذه العلاقات التي تستمر نفس سياسات الجمهوريين القائمة على ممارسة ضغوط متواصلة على الحكومة أم سيطراً جديداً عليها علماً بأن الإدارة الديمقراطية أبان عهد بيل كلينتون مارست ضغوطاً أشد توجت بشن هجوم صاروخي على الخرطوم في العام ١٩٩٨م. النائب البرلماني عن الحزب الشيوعي صالح محمود الذي التقى بالرئيس الأمريكي آبان توليه منصب حاكم لأقصى الولايات الأمريكية يقول لـ «الميدان» إن الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما مهتم شخصياً بدارفور، بل أنه شارك في إحدى البرلمانيات التي نظمت للضامان مع قضية دارفور عندما كان يتولى منصب الحاكم لأحدى الولايات الأمريكية وأضاف إن أوباما التي كلمة أعلن تضامنه



فيقيق

مجدى الجزولى

الانتخابات الأمريكية إلى فوز المرشح عن الحزب الديمقراطي باراك أوباما برئاسة الولايات المتحدة، أول سياسي من أصل أفريقي يصل إلى قمة هرم السلطة في الدولة الأعمق عنصرية في النصف الغربي من الكرة الأرضية. من هذا الباب يعكس انتصار أوباما تطبيعاً بين السلطة السياسية والعرق في الولايات المتحدة بدأت ارمصاصاته الحديثة بحركة الحقوق المدنية في الستينات وشهيدها مارتن لوثر كنج. لكن، لا يجب تضخيم هذا المنتهي، فهو حتى هذه اللحظة ليس انتصاراً على عقيدة الليبرالية الجديدة إنما مادته بالدرجة الأولى الهوية - عرقية وجنسية؛ انتصاراً للالتزام بالعدالة لا حجة له ضد "اللامساواة" ما دام المستفدين منها متعددين عرقياً وجنسياً كضحاياها. اللامساواة في هذه الخطة لا غبار عليها، بل تكاد تكون مشروعة، ما دامت ليست نتيجة للتبذير، عرقياً أو جنسي. الليبراليون الأمريكيون، من شيعية أوباما، لا احتجاج لديهم على أميركا يزداد فيها الـ (٢٠٪) الأعلى دخلاً من السكان ثراء على حساب الآخرين ما دام هؤلاء الـ (٨٠٪) يضمنون نسبة "عادلة" من النساء والأميركيين السود، أي (٣٠،٢٪) و(١٣،٢٪) على التوالي، وكذلك فيما يخص الغالبية الأدنى دخلاً. اللدليل على ما سبق مقترحات أوباما للإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة، وهدفها الملعب الضغط على الأثرياء وليس الطبقة الوسطى. الأثرياء بحسب موقع أوباما الإلكتروني هم من يساوي دخلهم السنوي ٢٥٠ ألف دولار أو أكثر، ما يعني أن الذين يحصلون على ٢٢٥ ألف دولار في العام، ٣٪ من السكان، هم من الطبقة الوسطى ويتساوون في الحمل الضريبي مع الـ (٥٠٪) الذين يحصلون على ٤٩ ألف دولار في العام أو أقل. ترجمة ذلك أن خطة أوباما تساوي ضريبياً بين (٤٠٪) من الأميركيين، والذين يعيشون على ٤٢ ألف دولار في العام أو أقل، وبين الـ (١٥٪) الذين يجنون ما بين ١٠٠ و٢٥٠ ألف دولار في العام. الليبراليون الأميركيون يناصرون العدالة بكل حماس، لكن في حدود العرق والجنس، أما المال فامرء غير، هنا يفتر الحماس وتتبدل قواعد العدالة. ثمة فرق مقرر بين أوباما ومكين، الفرق بين وسط الليبرالية الجديدة ويمينيها، أما فوارق الطبقات الاجتماعية فالغالب أنها ستبقى على حالها. قياس ذلك ما يعرف في الإحصاء الاقتصادي بمعادل جيني، ما بين تمام المساواة (٠) الكل يتمتع بذات الدخل) وتنام اللامساواة (١) شخص واحد يستأثر بكل شيء). في العام ٢٠٠٦ كان معادل جيني في الولايات المتحدة يساوي ٠،٤٧٠، وفي العام ١٩٦٨ كان يساوي ٠،٣٨٦. معادل جيني في ألمانيا اليوم يساوي ٠،٢٨٣، وفي فرنسا ٠،٣٢٧. إذن، فليحتفل من شاء بالانتصار على التمييز العرقي والجنسي، لكنه انتصار مخنوق ما لم يقترن بالصرار ضد التمييز الأعرق: التمييز الاقتصادي، بالعربي كده، الرأسمالية يا أوباما!!

الأمم المتحدة تعد بحماية النازحين في دارفور



أخيراً، وفقاً للسفير على الصادق الناطق بإسم الخارجية السودانية الذي أوضح للصحفيين بعد الاجتماع المشترك للأمانة أن تلك الهجمات القصد من ورائها الإساءة للبعثة والتأكيد على فشلها واستخدام العبارات المنهوبة في العمليات العسكرية، وأن المقترح الحكومي قضى بجمع القوافل في أعداد محددة حتى يتسنى حمايتها، وأشار السفير على الصادق إلى أن أقرب قوات أجنبية تستصل إلى السودان لدعم الهجين من مصر، إثيوبيا، رواندا وكنتينتين هندسيين من باكستان والصين، وأضاف أن وتيرة نشر تلك القوات ستزيد ابتداءً من يناير القادم، وأن مشكلة طائرات الهليكوبتر تم الإتفاق على حلها بأن تحدد الأمم المتحدة ذلك، ولكنه أشار إلى أن إثيوبيا ستكون لها مساهمتها في هذا الشأن. ولتسهيل إنسياب المعدات والنقل للولايات أوضح السفير الصادق أن الآلية المشتركة ببحث إمكانية استخدام السكك الحديدية باعتبارها من الوسائل الفعالة للنقل، بينما أكد الاجتماع أن الإتفاق يسير بصورة جيدة فيما يتعلق بالجمارك وتخليص الحاويات ومنح الأذونات للطائرات وقبر دخول القوات، ومن جانبه بدأ وكيل وزارة

الخرطوم - الميدان ربطت السيدة سوزان ماكورا وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الدعم الميداني بدعم القوات الهجين المتواجدة في دارفور، بممارسة صلاحياتها المتمثلة في حماية المدنيين بالأقليم وإكمال نشر هذه القوات، وأشارت السيدة ماكورا إلى أنها تأمل في أن يتم نشر ٦٠٪ من هذه القوات بنهاية العام الحالي على أن ترتفع هذه النسبة إلى ٨٠٪ بنهاية مارس القادم، مع العلم بأن الأعداد المنتشرة الآن من الهجين في دارفور تبلغ ٩ الاف جندي. وقالت أمام الصحفيين الأحد الماضي عقب إجتماع الآلية المشتركة بين الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والحكومة السودانية أن إجتماعاً آخر سيتم في بداية العام القادم، وأضافت أن هناك الكثير الذي يجب عمله في دارفور لإنزال مهام الهجين إلى أرض الواقع. وإلى حين النشر الكامل للقوات وافقت الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي على مقترح حكومي بالقيام بحماية القوافل من الإعتداءات المتكررة التي وقعت عليها

